دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأمن : دراسة مفاهيمية في ضوء الاتجاهات النظرية
المصدر:	مجلة القانون
الناشر:	المركز الجامعي أحمد زبانة بغليزان - معهد العلوم القانونية والإدارية
المؤلف الرئيسي:	صاغور، هشام
المجلد/العدد:	ع7
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	230 - 247
رقم MD:	909056
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink, IslamicInfo
مواضيع:	الأمن القومى، الفكر الواقعى، العلاقات الدولية، النظريات السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/909056

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأمن دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية

صاغـــور هشـام

أستاذ مساعد قسم أ

قسم العلوم السياسية – المركز الجامعي أحمد زبانة بغليزان -

ملخص:

يعالج هذا المقال موضوع "الأمن" الذي أصبح علم قائم بذاته وله مفهوم موسع حيث تناولته معظم نظريات العلاقات الدولية وفق رؤية منظريها (وضعية وما بعد الوضعية) وذلك باعتبار أن الدولة هي اللاعب الوحيد في العلاقات الدولية حسب منظري الفكر الواقعي الذي هيمن على حقل العلاقات الدولية بصفة عامة والدراسات الأمنية بصفة خاصة، ولكن مع التطورات التي شهدها حقل الدراسات الأمنية فقد ، بات من الضروري إعادة النظر في المرجعيات الفكرية للمقاربات الأمنية طبقا للرهانات والتحديات الجديدة الصاعدة التي برزت عقب نهاية الحرب الباردة وكانت نتيجة منطقية لإعادة التنظيم والترتيب للنظام الدولي والعلاقات الدولية بعد التفكك، وأصبحت بذلك كمعطيات وتداعيات رئيسة تحظى بكل الاهتمام في صياغة المفاهيم الجديدة للأمن (الفكر الليبرالي و النقدي) ، وسياقا مرجعيا للدراسات الأمنية لتستجيب لهذه التحديات والرهانات بتصميم المقاربات الكفيلة بإحاطتها بالفهم والتفسير.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن القومي ، الفكر الواقعي، المصلحة الوطنية

abstract:

This article addresses the topic of "security" Which has become a science of its own and has an extended concept Where most of the theories of international relations spoke according to the vision of theorists (status and post-situation) As the state is the only player in international relations according to the thinkers of the real thought that dominated the field of international relations in general and security studies in particular However, with the developments in the field of security studies, it is necessary to review the intellectual references to security approaches in accordance with the new challenges and emerging

challenges that emerged after the end of the Cold War and were a logical result of the reorganization and arrangement of international order and international relations after disintegration, (Liberal and critical thought), and a reference context for security studies to respond to these challenges and stakes by designing approaches that would enable them to understand and interpret.

key words: Security , National Security, Realistic thought, National interest

مقدمة:

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب و ذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو للدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، فهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى، ولقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية لبعض الدول التي عادة ما تتخذ "الأمن"هدفا من أهدافها يتم تحقيقه بإتباع إجراءات وقائية وأخرى علاجية، وهي تهدف من ورائها إلى تغيير البيئة المحيطة أو بحسب ما أطلق عليه " أرنولد ولفرز" "أهداف البيئة" ولم يعد الأمن يقتصر على الفهموم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية، أو بمعناه العسكري وإنما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه.

الإشكالية: إلى إي مدى استطاعت نظريات العلاقات الدولية في تفسير ظاهرة الأمن؟

و في إجابتنا على الإشكالية المطروحة ،سنتطرق إلى العناصر التالية:

- مفهوم الأمن
- الجدل النظري لمفهوم الأمن
- النظرية الواقعية والواقعية الجديدة:
- النظرية الليبرالية والليبرالية الجديدة

-مدرسة كوبنهاجن (القطاعات الجديدة للأمن)

-مدرسة باريس

أولا: مفهوم الأمن

لقد عرف حقل الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة نقاشات عديدة تدور أساسا حول طبيعة مفهوم الأمن ، معانيه ومدلولاته، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى عجز المقتربات والأطر التحليلية التي كانت توظف لتفسير وإدراك السلوكات والظواهر الأمنية التقليدية خلال فترة الحرب الباردة، على تقديم تفسيرات مقنعة للسلوكيات والديناميكيات الأمنية المعقدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أي أن هذه النقاشات تدور بين أولئك الداعين إلى ضرورة الحفاظ على المفهوم التقليدي للأمن من جهة وأولئك الداعين إلى ضرورة توسيع مفهوم الأمن وبالتالي حقل الدراسات الأمنية من جهة أخرى.[1]

1- تعريف الأمن

أ- الأمن لغة: ويعود مصطلح الأمن باللغة الانجليزية إلى أصلها اللاتيني securus/ securitas، كما ورد هذا المفهوم في القاموس الانجليزي oxford بمعنيين بحيث يشير المعنى الأول إلى وجوب توفر بيئة آمنة للأفراد وذلك من خلال توفير الحماية لهم من التهديدات.

أما المعنى الثاني: فيقر بأن الأمن هو الوسيلة لتوفير بيئة آمنة وذلك من خلال الحفاظ على القوة والمكانة وضمان الحماية للأفراد والممتلكات.[2]

وبعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي ونظامه الاشتراكي وانتصار الديمقراطيات الرأسمالية فقد اختل نظام توازن القوى العالمي وبالتالي الأمن العالمي وهذا ماأكد عليه "فرانسيس فوكوياما" في نظريته نهاية التاريخ ، فقد أصبح الأمن العالمي يتحكم فيه قطب واحد، مما أدى إلى استبداده وكنتيجة حتمية، تبدأ محاولة الانفصال من بقية الأطراف الأخرى مما يؤدي إلى تفجر الوضع على الصعيد العالمي ومنه فقد أصبح العالم شبيه بوضع بداية التاريخ، بحيث يتوجب على الباحثين في حقل العلاقات الدولية أن يعيدوا النظر في تصوراتهم حول

[1]- بلعيد منيرة، **الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**، مداخلة في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، يومي 29 و 30 أفريل 2008. ص 100.

[2] - Michel DILLON, **Polities of security**, Routledge, LONDON,1996, p 121 .

مفهوم الأمن مما أدى بـ "ستيف وولت" إلى وصف مرحلة نهاية الحرب الباردة بمرحلة النهضة للدراسات الأمنية[1].

ب-الأمن اصطلاحا:

ورغم أن مصطلح "الأمن " يعتبر حديثا في حقل العلوم السياسية ورغم اختلاف المنظرين في رصد والتصدي وكيفيات حدوثه إلا أنه قد تم وضع العديد من التعاريف:

فحسب "تيري بلزاك" Thierry Balzac فقد اجتمعت ثلاث عوامل أساسية ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن في السنوات الأخيرة على صعيد تقنيات التحليل وتطبيقاته وهي على النحو التالي:

أولا: تراجع مؤشر السيادة الوطنية.

ثانيا: التنامي غير المسبوق لعوامل التفاعل المكثف على الصعيد عبر الوطن.

ثالثا: الانفجار النزاعي للبيئة الدولية اعتمادا على ديناميكية محورية لمتغير "الهوية".

فإن تأملنا في هذه العوامل نجدها تحصيل حاصل، كل منها مرتبط بالآخر بهدف رسم ملامح واقع ما بعد الحرب الباردة.[2]

أما "أرنولد وولفرز" ARNOLD wolfers فقد اتفق مع "وولتر ليبمان" Walter Lippmonn حيث يريان أن الأمن من جانبه الموضوعي فإنه يحدد غياب التهديدات على القيم المركزية(الموجودة) أو أن من جانب ذاتي هو الخوف من إن تتعرض هذه القيم المركزية للهجوم.[3]

أما "هنري كيسنجر" Henri Kissinger وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أنه " تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه على البقاء".

أما "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في

---

[1]- حمدوش رياض، **تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**، مداخلة في الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، مرجع سابق، ص 270.

[2]- علاق جميلة و ويفي خيرة، مفهوم **الأمن بين الطرح التقليدي والأطروحات النقدية الجديدة**، مداخلة في ملتقى دولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، مرجع سابق، ص 307.

[3] - Wolfers Arnold, national security as an ambiguous symbol : discord and collaboration baltimore, Johns Hopkins university press . 1962, p 147.

كتابه "جوهر الأمن " فيرى أنه "التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونه، ويستطرء قائلا:" إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات في كافة المجالات.[1]

يرى "بوث وويلر" Booth Wheeler " الأمن هو القدرة على المقاومة والتصدي لكل عدوان أجنبي ".[2]

أما "باري بوزان" Burry Buzan فيعرف الأمن على انه العمل على التحرر من التهديد و قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية.

ودائما في محاولة لتحديد معنى الأمن فيرى مكائيل ديلون Micheil Diloun أنه مفهوم مزدوج لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر بل يعني أيضا وسيلة لإرغامه وجعله محدودا، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم والاحتواء، فالأمن غامض يحوي في نفس الوقت الأمن و الاأمن (in) Security و هذا ما عبر عنه ديلون.[3]

ثانيا: الجدل النظري لمفهوم الأمن

1-النظرية الواقعية والواقعية الجديدة:

يعتبر الاتجاه الواقعي من المقاربات التي خصصت حيزا كبيرا من دراساتها للعلاقات الدولية في وضع تصور متكامل لفهم "ظاهرة الأمن"، حيث رسم الواقعيون نظرة فوضوية للعلاقات الدولية تقوم على أساس عدم وجود أي سلطة عليا تنظم الحياة الدولية، وكل دولة تبحث عن تحسين وضعيتها وزيادة علاقتها لتحصيل القوة وكل دولة تسعى لتحسين قدرتها وتنظر للدول

[1]-طويل نسيمة،**الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقت الدولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص 37.

[2]- علاق جميلة و ويفي خيرة، مرجع سابق، ص 307.

[3]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي لأمن الجزائر:الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005، ص 13.

الأخرى كتهديد[1]، حيث اتخذت الواقعية من الدولة وحدة تحليلية في العلاقات الدولية ولبناء المقاربات الأمنية، الهادفة لإظهار كيفية محافظة الدولة على أمنها واستقرارها في عالم فوضوي و غير مستقر، فيمثل موضوع المقاربات التقليدية في الدولة في كيفية تأمين بقائها من التهديدات على سيادتها إلى وحدة ترابها[2].

ويربط الافتراض الواقعي الدولاتي في بقاء الأمن في إطاره الوطني الضيق National Security ويركز فقط على حماية الدولة من أي تهديد خارجي يمس حدودها الإقليمية وبما أن الدولة توجد في نظام دولي يتميز بالفوضى Anarchy أي غياب سلطة عليا تنظمه وتهيكله وقواعد قانونية تحمي الدول من الاعتداءات الخارجية فإن الدول مضطرة للاعتماد على نفسها Self Help باستعمال كل الطرق بما فيها القوة العسكرية من أجل الحفاظ على بقائها، أي أن الواقعية لا تعتبر الدولة كفاعل و وحيد في العلاقات الدولية فقط، وانما أيضا الفاعل الوحيد القادر على تحقيق الاستقرار الدولي والأمن الداخلي، وهذا ما عبر عليه " كينث ولتز"kwoltz أنه في ظل فوضى النظام الدولي يصبح الأمن هو الهدف الأسمى للدولة وستقوم بالبحث عن أهداف أخرى مثل القوة، الهدوء و الطمأنينة.[3]

وعليه فان الأمن من منظوره الواقعي هو كيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها واستقرارها واستقلالها السياسي ويقتصر الأمن على حدود الدولة القومية واعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية و ذلك ضد أي تهديد عسكري خارجي[4]

ولقد اتفق الواقعيون على أن الأمن هو الهدف الدائم للسياسة الخارجية للدول رغم أنهم اختلفوا في أهمية مقارنته بالأهداف الأخرى كالقوة والثروة...الخ فيرى "أرنولد وولفرز" Arnold Wolfers ليست كل الأمم تجعل القيم الأخرى تابعة للأمن، حتى و إن اهتمت وفي

---

[1] elke krahmann, « security : collective good or commodity » european journal of international relation, 2008, 380.

[2] David Dominique, sécurité l'après new York paris presses des science politique 2002 p38

[3] -Kenneth N Waltz theory of international politices New York Mc Graw –hill 1979 p102

[4] - برقوق امحند، **الأمننة الجهوية** ،مداخلة في الملتقى الوطني الأول : الأمننة في المغرب العربي ، جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل ، الجزائر ،28-04-2009.

أغلب الوقت وهذا من حقها بأمنها وقبلت بتقديم التنازلات لدعم نفسها.

وبعد أن أثبتت الحربين العالميتين الأول والثانية أن القوة هي المفسر للعلاقات الدولية، هيمنت الواقعية في تفسير الظاهرة الأمنية خاصة وقد ارتبط مفهوم المصلحة الوطنية بالأمن القومي وكذلك من منطلق أن الأمن ملائم للعلاقة بين الدول فقط وان ضمانه مرتبط ببناء توازنات عسكرية سواء كانت تقليدية أو نووية، وهذا ما يضمن القضاء على مصادر التهديد، إذن حسب الواقعيين أن الأخطار العسكرية أهم تهديد لأمن الدولة وخاصة التهديدات الخارجية وعليه فإن الدراسات الأمنية حسب" والتز" يجب أن تركز على دراسة التهديدات واستعمال ومراقبة القوة العسكرية وإبقاء الأمن في نطاق دولاتي- عسكري من خلال استعمال الوسائل التقليدية.[1]

ويؤكد هذا الطرح "هانس مورغانثو" الذي يعرف بأب الفكر الواقعي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن هنا يتضح أن الأمن حسب الواقعيين قد ارتبط بالقوة العسكرية نتيجة لما شهدته تلك الفترة من سباق نحو التسلح واستخدام القوة العسكرية.

وعليه فإن أمن الدولة مرتبط بمصلحتها الوطنية على اعتبار أن ظروف الحرب الباردة جعلت الدراسات في ميدان الأمن حبيسة المنظور الواقعي فالمفكر "والتر ليبمان" Walter Lippmann يرى أن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذ كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في كهذه.[2]

ويتضح من خلال هذا التعريف للأمن أن الأمة أو الدولة إذا أرادت أن تحافظ على أمنها فيجب عليها الحفاظ على القيم الأساسية لوجودها وبالتالي فإن أنصار الاتجاه الواقعي لا يؤمن بغير المصلحة القومية وأحادية الجانب للدول ،والأمن حسبهم هو تعزيز القدرات العسكرية

[1]- كابي صليحة، **الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث**: مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009، ص ص 214.215.

[2]- سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية "معضلة التطبيق في العالم العربي"** الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العد 196، ص 10.

وزيادة التسلح للدول وإلى جانب كل هذا عدم ترك الآخرين من تعزيز قدراتهم العسكرية.[1]

ونرى أن سعي كل الدول من الحصول على القوة وهو ناتج عن شعور كل طرف بالأمن وبالتهديد من الطرف الآخر، وحينها تكون أمام ما يسمى بمعضلة أمنية Security Dilemma والتي تحدث عنها جون هارتز John Hartz بقوله" أنه مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلبات الأمنية، بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات بزيادة تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطر محتملا"[2]

وعليه فقد دعي كل من ستيفن وولت Stephen Walt وجاك سنايدر Jack Snyder إلى تبني استراتيجيات تحد من الشعور بالخطر والتهديد بين الدول وقد سميت بالإستراتيجية التعاونية وتقوم على تكوين لعلاقات دبلوماسية خاصة بين القوى لتحقيق الأمن والاستقرار والحد من التهديدات ضدها ويصنف دعاة هذا الطرح بالواقعية الدفاعية، حيث أنه من الممكن تحقيق المعضلة الأمنية عبر المزيد من التعاون بين الدول، هذه الأخيرة التي تدرك الأخطار التي تنطوي عليها المنافسة والسباق نحو التسلح وهو ما عبر عنه باري بوزان بالفوضى الناضجة Mature Anarchy[3]

وبسبب تنامي ما أحدثته الثورة السلوكية في مجال العلوم الاجتماعية وزيادة الانتقادات لافتراضات الواقعية التقليدية ليبرز تيار تجديدي له رؤيا في تفسير واقع السياسة الدولية وتسمى بالواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية، حيث يركز أنصار هذا التيار على أساس بنية النظام الدولي وهذا ما جسده "كنيت والتز" في قوله " نظر لكون بنية النظام الدولي فوضوية في كل أبعاده التنظيمية سواء سياسيا أو اقتصاديا واجتماعيا فإن البؤرة الطبيعية لقضايا الأمن

---

[1]- قريب بلال،**السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه، التحديات والرهانات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص ص 12،13.

[2]- جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 419.

[3]- جويدة حمزاوي، **التصور لامني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص 21.

هي الوحدات وبما أن الدولة هي الوحدة المسيطرة فإن الأمن القومي هو القضية المركزية، فإن النظام الدولي ذو سيادة مهيكل سياسيا كنظام فوضوي"[1] وتفرض هذه البنية الفوضوية المنافسة وظروف مبدأ كل لنفسه لوجود الدول وبدأ الحراك التوسعي على الصعيد النظري بنشر "باري بوزان" لكتابه الذي يناقش فيه فكرة توسيع مفهوم الأمن إلى ما بعد القطاع العسكري ليشمل القطاعات السياسية والاقتصادية والبيئية، ولكن ورغم دعوة بوزان التي تعتبر الأكثر تنظيما لتوسيع مفهوم الأمن إلى انه ظل وفيا لنموذج مركزية الدولة عندما رأى أن سباق الفوضوية يفرض علينا اعتبار الدولة هي المرجع الرئيسي للأمن، وبذلك كما أشار "ستيف سميث" Steve Smith يكون قد اكتفى بتقديم تفسير " واقعي جديد" متطور للأمن.[2]

وفي هذا الإطار تمت عدة محاولات لتوسيع المفهوم التقليدي للأمن وممثلة في أعمال مجموعة من الباحثين " ريتشارد أولمان" الذي مثل نقطة بداية عام 1983 في كتابه " إعادة تعريف الأمن الدولي" الذي أكد على التصور الخاطئ للواقعية في نظريتها للعالم فبسبب تركيز الدولة على العامل العسكري حسب النظرة الواقعية تجاهلت العوامل الأخرى، وفي بعض الأحيان هذه التهديدات متساوية الخطر مع القوة العسكرية كالفقر مثلا.

أما "جيسيكا توشمان" فإن لها رؤية مماثلة لهذا الطرح حيث ترى في كتابها" إعادة تعريف الأمن " بأنه لابد من توسيع مفهوم الأمن ليشمل مجالات أخرى كالتأثيرات السلبية للتكنولوجيا على البيئة، أما "دافيد بالدوين" فإنه يدعو إلى التركيز على الأزمات الاقتصادية والتضخم بدلا من التركيز على الأمن الدولاتي كمرجعية أساسية لتحديد مفهوم الأمن وهذا ما أنطلقت منه "كرولين طوماس" في كتابها "بحوث الأمن في العالم الثالث" الصادر عام 1987 التي أكدت على بعد واسع للأمن وهو الأمن الاقتصادي خصت به دول العالم الثالث التي ترى فيها أنها دول غير أمنة فهي معرضة للاهتزازات بشكل مستمر، فمبدئيا هي دول مستقلة إلا أنها أمام

[1]-ستيف سميث، جون بيليس، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004 ، ص 417.
[2]- سيد أحمد قوجيلي، **مرجع سابق**، ص 22.

وضع اقتصادي وسياسي متخلف[1]

أما "باري بوزان" فانه يرى بأن الأخطار التي أصبحت تأتي من داخل الدول أو مصدرها يكون داخلي هي أكبر من تلك التي تأتي من الخارج وهي ما عرفها بوزان "بالواقعية الأثنية"[2]

2-النظرية الليبرالية والليبرالية الجديدة

لقد مثل الفكر الواقعي لعقود من الزمن المنهج المناسب لدراسة العلاقات الدولية،حيث أنحصر مفهوم الأمن في العنصر الدولاتي وبينت عليه عدة نقاشات سادة تلك الفترة، ولكن مع بداية التسعينات من القرن الماضي مع اجتهاد مجموعة من المنظرين في حقل الدراسات الأمنية إرتأو أنه لا بد من إخراج هذا المفهوم إلى أبعد من النظرة الدولاتية،وتعتبر الدراسات الرائدة لباري بوزان نقطة تحول في حقل الدراسات الأمنية وذلك بتوسع دائرة التهديدات ليتجاوز البعد العسكري الذي يعتبر العامل الأساسي من وجهة نظر الواقعيين.

ويرى بوزان أن التهديدات ذات الطبيعة العسكرية كتهديدات الهجوم والاجتياح من طرف دولة ضد أخرى تعتبر الانشغال الأساسي للحكومات ولكن من المهم في نفس الوقت التأكيد بأن الأمن الوطني يمكن أن يدعم في قطاعات أخرى مثل القطاع الاقتصادي والسياسي والبيئي والثقافي...الخ.[3]

وقد جاءت النظرية الليبرالية على أثر الانتقادات التي وجهت للطرح الواقعي، فالدولة لديهم ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بحيث يحدد مفهوم الأمن اعتمادا على عوامل وأبعاد اقتصادية ومؤسساتية من شأنها تقليل المخاطر وتوفير الجو الملائم لنشاط فواعل ومؤسسات ضمن وعبر الدول.

أ-الليبرالية البنيوية:

يرى أنصار هذا الطرح أن بداية الاستقرار الدولي يبدأ من المجتمعات المحلية بان تتحول

---

[1]- Stive Smith, « **the concept of security in a globalizing world »** globalization and the gulf, edited by john W. fox, nada mourtada sabah and mohamed al Mutawa. P 66 http//books.google.fr

[2]- قريب بلال، مرجع سابق، ص 18.

[3]- Wolfram Lacher, « actually existing security : the political economy of the saharan threat » , security « dialogue, 2008, p 385.

الجمعات المكونة لهذه المجتمعات إلى السبيل السلمية في بناء العلاقات وتحقيق الحاجات بالاعتماد على الآليات الاقتصادية والسياسية بدلا من القوة في التعبير عن الحاجات والأهداف والإرادات السلوكية، هذا المستوى الأولي من السلم سوف يتطور إلى المستويات الدولية عندما تعمم التجربة في الدول وتنتشر الديمقراطيات وتصبح مثل هذه الديمقراطيات تفضل الطرق السلمية في التعامل مع القضايا الدولية والتفاعل مع الفواعل الأخرى بدلا من الاعتماد على القوة [1]، لقد ظهرت جليا فكرة السلم الديمقراطي في ثمانينات القرن الماضي موضحة أن انتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن والأمن الدولي وأكد على هذه الفكرة كل من مايكل دويل Micheal Doyle وبروس روستBruce Russet حيث أشار "دويل" إلى أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية هي العناصر الأساسية المفسرة للاتجاه (الميل للسلام) الذي يميز الدول الديمقراطية وأن اهتزاز الأمن مرتبط بغياب الصفات والقيم الديمقراطية التي من دونها يحل منطق القوة محل منطق التوفيق.[2]

ب-الليبرالية المؤسساتية

ولكن مع مطلع تسعينات القرن الماضي انطلقت العديد من التعديلات الجديدة على القواعد المنهجية لليبرالية معتمدة بشكل واضح على ميكانيزم التفاعل بين الفاعلين الجدد والنظام الدولي والذي تمثل ببدء دول أوروبا الغربية بعقد معاهدة الاتحاد الأوروبي عام 1992 وانهيار الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية واتجاهها لتبني القيم الرأسمالية الغربية وظهور الصين كدولة صاعدة تجتذب الاستثمارات الرأسمالية بشكل كبير جدا في ظل تنامي القدرة التجارية والمالية للشركات المتعددة الجنسيات في الوقت الذي اتضح فيه غياب الاستقطاب الدولي من مستوى التفاعل العمودي إلى التفاعل الأفقي[3]، كل هذه البوادر أسست لظهور رؤية جديدة داخل الفكر الليبرالي كاستجابة للتغييرات الطارئة على واقع العلاقات الدولية، فقد ظهرت

---

[1]- عامر مصباح، ، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية** ، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2011، ص 95.

[2]- صليحة كبابي، مرجع سابق، ص220.

[3]- وصفي محمد عقيل، **التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 01، 2015، ص 107.(ب م ن)

الليبرالية المؤسساتية بسبب تنامي ظاهرة العولمة وتراجع فعالية الدول كوحدات تحليل أساسية في العلاقات الدولية والأدوار التي أصبحت تضطلع بها المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والثورة التكنولوجية القائمة على المعلومات والاتصال وتكيف الاعتماد المتبادل، وأصبحت تتطلب أنساق فكرية ومفاهيمية جديدة غير التقليدية (التي أمست عاجزة عن تحليل وتفسير التغيرات والأحداث الجديدة الشاخصة في الواقع الدولي) تتماشى مع طبيعة التحولات ورصد أسبابها وبالتالي تداعياتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.[1]

فقد ظهرت للرد على الواقعية الجديدة التي تزعمها "كينث والتز" ويعتمد أصحاب الطرح الجديد أن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول بفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة وأن المؤسسات الدولية تلعب دورا في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار ويرى كيوهان KEOHANE ومارتن MARTIN "أن بإمكان المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق والعمل على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل" فالمؤسسات تساهم في التغلب على العداوة التقليدية بين الدول.[2]

فقد أكدت الليبرالية الجديدة على أن تطوير فكر الاعتماد المتبادل له تأثير ايجابي في العلاقات بين الوحدات الدولية وذلك بتطوير العلاقات الاقتصادية وتشابكها مما أدى إلى تراجع العلاقات الإستراتيجية والعلاقات ما بين الدول لصالح علاقات عبر قومية ومنه عوضت (الشبكة العنكبوتية) الليبرالية في تفسيرها للعلاقات الدولية[3]، فيرى كل من "روبرت كيوهان وجوزيف ناي" أن العالم سوف يشهد ازدياد في درجة الاعتمادية المتبادلة بين الدول حتى يصبح هناك علاقات متشابكة ومتداخلة ومتفاعلة بين الدول بشكل كثيف جدا وقد اتجهت

---

[1]- بلخثير نجية، **التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص 21

وللمزيد انظر في: عبد الناصر جندلي، النظريات **التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة الفكر، العدد 05، جامعة باتنة، الجزائر، (ب ت ن)، ص 120.

[2]- صليحة كبابي، مرجع سابق، ص 220.

[3]- حمدوش رياض، مرجع سابق، ص 276.

الدول حديثا إلى السعي لتنظيم مكاسبها المطلقة من التفاعل فيما بينها[1]، حيث طور " جوزيف ناي" نظرية الاعتماد المتبادل باستحداث مصطلح جديد وهو الاعتماد المتبادل المركب وذلك أن الأمن يتحقق بالنسبة للدول أو في النظام الدولي نتيجة عقد العلاقات التجارية والاقتصادية وترابطها الشديد بين الدول مما يجعل حالة الانسحاب والتراجع غير ممكنة وإلا ستؤدي إلى الخسارة وكذلك بخلق نوع من العمل المشترك ضد أي قوة متمردة على دولة أخرى لها علاقة مصلحية مع باقي الدول الأخرى ما يردع الدول التي تجنح لحرب عوض العمل الدبلوماسي.[2]

وبشكل عام يعتقد الليبراليون الجدد أن الاعتمادية المتبادلة سواء كانت متوازنة أم غير متوازنة كما يرى الواقعيون الجدد ستساهم في تحقيق حالات التوتر بين الدول وجعل العلاقات بينها أكثر سلمية، حيث ستتجه الدول إلى حل خلافاتها بالطرق السلمية ولكن يكون لديها توجه لتدمير ما حققته من مكاسب حيث تشابكت وتفاعلت مصالحها بشكل يجعل قرار الحرب صعبا ومن الجانبين.[3]

3- مدرسة كوبنهاجن (القطاعات الجديدة للأمن)

لقد كان لنهاية الحرب الباردة تأثير بالغ على الدراسات الأمنية حيث أثبتت فشل أو محدودية التصورات التقليدية المتمثلة أساسا في التصوير الواقعي المرتكز على أمن الدولة والذي يتحقق بالقوة العسكرية، ولكن مع بروز تهديدات جديدة صادرة في أغلب الأحيان من داخل الدولة لم تعد القوة العسكرية وحدها تكفي ولم تعد الدولة من يجب أن تؤمن بل صارت وظيفتها تأمين الفرد وهذا ما حاولت نظرية كوبنهاجن تفسيره في إطار طرح الأمن المجتمعي.

إن تجديد الدراسات الأمنية الذي انفرد به باري بوزان ينطلق من عدم اقتناع، وكذا الحاجة إلى تكييف النظرية مع حقيقة و واقع العالم المعاصر فتحول هذا الانفراد إلى عمل إبداع واستحواذ، حيث مهدا الطريق للدراسات النقدية للأمن بداية من ثمانينات القرن الماضي، كون

---

[1]- وصفي محمد عقيل، **التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 01، 2015،(ب م ن) ، ص 110.

[2]- حمدوش رياض، مرجع سابق، ص 277.

[3]- وصفي محمد عقيل، مرجع سابق، ص 110.

الانطولوجيا الموسعة للأمن أصبحت لا مناص منها، حيث أن فكرة بقاء الدولة لم تعد مبنية على تهديد الفواعل العسكرية، لكن أصبح لزاما إدماج اعتبارات أخرى اقتصادية، سياسية، بيئية ومجتمعية[1]

ويعتبر بوزان Buzan واحد من كبار المنظرين للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، بفضل إسهاماته في ميدان الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية على حد سواء ، فقد انخرط بداية ضمن التوجه الواقعي في محاولة لتحديث الواقعية الجديدة من خلال عمله المشترك مع كل من شارلز جونز Charles Jones وريتشارد ليتل Richard Little بعنوان The logic of anarchy: neorealism to structural realism

كما ساهم باري بوزان Bary Buzan في توسيع مفهوم الأمن ضمن مدرسة كوبنهاجن وأبحاثها في السلام والتي يعتبرها الكثير من المحللين نتاج "اندماج نظري نادر"بين ما أطلقوا عليه "المدرسة الانجليزية البنائية الواقعية "English School Construotivist Realist "والواقعية ما بعد البنيوية Post- Structural Realist،المتأثرة إلى حد بعيد بأعمال دريدا Derrida "وكيسنجر"Kissinger [2]

ورغم تعمق الدراسات التي انفرد بها بوزان وأول ويفرOle Weaver وجاب دويل Jaap Dewile تحت راية معهد أبحاث السلام لكوبنهاجن Conpenhagen Peace Reserch Institute الذين ساهموا في إعطاء مفهوم موسع للأمن إلا أنهم حافظوا على الثوابت الامبستمولوجية و تجانس المنظور الواقعي وقد ظهر جليا من خلال مؤلفة "الشعب،الدولة والخوف"People States and Fear " سنة 1983وكتاب "الأمن بنية جديدة للتحليل"عام 1991Security A New Fram Work for analysis.

فقد اشترك كل من باري بوزان وأولي وايفر في تأليف سلسلة من البحوث النظرية طور

[1] Salim Chena, " **l'école de copenhague en relation Internationales et la notion de sécurité sociétal** " Une théorie d'huntington, N°4 institutionnalisation de la xénophobie en France . Mai 2008,Revue asylon : http://Reseau –terra .eu /article 750.hHL

[2] قسوم سليم،**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية:دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, تخصص:الاستراتيجيات والمستقبليات,جامعة الجزائر 3،2010، ص106 .

من خلالها برنامجا بحثيا في الدراسات الأمنية فقد قدما مقاربتين نظريتين لإعادة فهم الأمن و الظواهر المتصلة، الأولى كانت نتاجا جماعيا للمشروع المطور داخل المعهد تحت إشراف بوزان وهو ما يعرف ب"الأمن المجتمعي" فيما كانت الثانية متمثلة في الفكرة التي قدمها أولي وايفر حول الفعل التواصلي للأمن أو ما أصبح يعرف بنظرية الأمننة Securitzation Theory

- فيعرف بوزان الأمن المجتمعي" أنه الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة لتطور الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات" بمعنى قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الجوهري في ظل الظروف المتغيرة و التهديدات المحتملة أو الفعلية، فحسب بوزان إذن يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد[1]

-أما وايفر يرى أن الأمننة :هي إضفاء الطابع الأمني، بحيث يرى أن تحديد المشكلة الأمنية هي الخطوة التأسيسية لحدوث الأمننة من طرف الدولة وبشكل محدد من طرف النخب أو أصحاب السلطة ولكن ورغم أن للنخب دور محوري في تحديد المشكلة الأمنية،إلا أن الأمننة لا تتم إلا بتدخل المجتمع الذي يعطيه وايفر أهمية من خلال اعتبارين هما :

1- تبنية الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي

2- تبنية مفهوما لغويا للأمن يقوم على البناء الخطابي للفعل(حسب مقاربة بعد بنيوية)[2]

ويرى بوزان أن دراسة الأمن ينطلق من خلال ثلاث نقاط مهمة ومنفصلة وهي الفرد والدولة والنظام الدولي،وهذا يدل على صعوبة إيجاد مرجعية حقيقية لتفسير ظاهرة الأمن ، لكن نجد أن أمن الفرد وأمن النظام الدولي يبقى تابعا لأمن الدولة باعتبارها القاعدة الأساسية والمرجعية الأسمى لدراسة الأمن إلا انه يرى بأنها ليست الفكرة الوحيدة لفهم السلوكيات الأمنية،فالدولة تتشكل وفق رؤى بوزان من ثلاث مكونات:

- فكرة الدولة (الوطنية، القومية) Nationalism
- القاعدة الفيزيائية للدولة (الشعب،الموارد،التكنولوجيا)

[1] سيد أحمد قوجيلي ، مرجع سابق ، ص ص 25،27.

و للمزيد انظر في: Barry Buzan , People, States ,and Fear , op cit p 19.

[2] سيد أحمد قوجيلي ، مرجع سابق ، ص ص 27، 28.

- المظهر المؤسساتي للدولة (النظام السياسي والإداري)

ومن خلال هذا التعريف يسهل تصور التهديدات لأي من هذه المكونات الثلاث كما فرق بوزان بين الدول القوية والضعيفة ويعتقد أن مستوى استقرار مؤسساتها ومدى انسجامها السياسي- الاجتماعي الداخلي هو معيار قوتها أو ضعفها، فالترابط المعقد للسياقات الداخلية والخارجية أدى إلى صعوبة تحديد التهديدات لأمن الدولة سواء كان مصدره داخليا أم خارجيا [1]

ومن أهم ما جاءت به مدرسة كوبنهاجن في الدراسات الأمنية هو تصورها الموسع للأمن بحيث لا يقتصر فقط على الجانب العسكري أو السياسي، فهناك البعد الاقتصادي، البيئي، والاجتماعي والثقافي، حيث لا يمكن لأي من هذه القطاعات أن تعبر عن المسألة الأمنية منفردة عن القطاعات الأخرى فكلها مرتبطة ببعضها البعض ويؤكد بوزان هذا بقوله"هذه القطاعات لا تعمل في معزل عن بعضها البعض فكل واحدة منها تمثل نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية"[2]

4- مدرسة باريس:

تركز هذه المدرسة في تحليلاتها حسب "ديدييه بيغو D.Bigo "على المستوى المؤسسي بدلا من الفواعل السياسية من خلال إدماج ما يسمى بمقاربة – ممتهني الأمن- باعتبار الأمن تقنية حكومية تشترك فيها مجموعة من الأجهزة والمؤسسات، بدلا من التركيز على أفعال الكلام، تؤكد على الممارسات وعلى تغيير طبيعة التهديدات والطرق الملائمة لمواجهتها، هذه الطبيعة الجديدة المتغيرة للتهديدات أدت إلى إظهار مدى ترابط واعتمادية العديد من المهمات المختلفة التي قد تؤدي دور فعال في المهام الأمنية مثل الدرك الشرطة والجمارك المخابرات مكافحة تجسس تكنولوجيا المعلومات، نظم المراقبة ، أنشطة حفظ النظام... الخ. [3] ،وقد كانت هذه الإسهامات كنتاج لدراسات قام بها العديد من الباحثين في إطار البرامج البحثية التي أعدها

---

[1] قسوم سليم ،مرجع سابق ،ص109 .

للمزيد أنظر:

[2] Barry Buzan "new patterns of global sécurity in the twenty first century"international affairs,p433.

[3] سيد أحمد قويجيلي، **الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2011، ص143 .

فلاسفة مدارس ما بعد الحداثة الفرنسيين ، فأدخلت تقنيات مهنية مختلفة ترتكز أساسا على الجانب الوظيفي المرتبط بعمل رجال الأمن في مختلف أجهزة الدولة ، بحيث يقوم هؤلاء باعتماد وسائل حديثة ومتطورة لمجابهة مختلف التهديدات الأمنية كالإرهاب، الجريمة المنظمة، التهريب، الهجرة غير الشرعية وغيرها، وهو ما طبق فعلا على أرض الواقع خاصة في دول الاتحاد الأوروبي بما فيها فرنسا، وهو ما ساهم في تعزيز الأمن والاستقرار في هذه الدول[1]

وتقوم مدرسة باريس بتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاثة طرق:

1- بدلا من تحليل الأمن كمفهوم حتمي تقترح مدرسة باريس معالجة فوكولية(نسبة إلى المفكر ميشال فوكو) للأمن باعتباره تقنية حكومية.

2- بدلا من التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة تركز على تاثيرات ألعاب القوة.

3- بدلا من التركيز على أفعال الكلام، تؤكد على ممارسات الجماهير والسياقات التي تمكن وتعيق إنتاج أشكال محددة من الحكومة

وتحاول مدرسة باريس دمج الأمن الداخلي بالأمن الخارجي وينتقد أنصارها بشدة التمييز التقليدي بينهما، ويرى "ديديه" أن الحقل الأمني لا يؤسس على ممارسة القوة والإكراه فقط ، ولكن يؤسس على قدرة الفواعل على إنتاج المعلومات والبيانات التي تبنى عليها الحقائق والإستراتيجية الأمنية، فالأمن حسب مدرسة باريس ليس فقط مرجعية ذاتية، بل أيضا تقنية حكومية، وهو القدرة على ممارسة المراقبة.[2]

خاتمـــــة:

لقد هيمنت المدرسة الواقعية في تحليلها لسير العلاقات الدولية وحصرها في الأمن الدولاتي لعدة عقود وتجسد ذلك أثناء الحربين العالميتين ، ولكن وبعد نهاية الحرب الباردة فقد تطور مفهوم الأمن بفضل التحولات الجذرية في بدايات الألفية الجديدة ما أسفر عنها عدت نتائج

[1] صهيب خزار، **مدرسة باريس والخلل الأمني**، شوهد يوم 07-06-2017 من الموقع الالكتروني: http://elhiwardz.com/?p=33272

[2] ويسام ميهوب ، **اثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على امن الأنظمة السياسية العربية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية واستراتيجية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر –بسكرة- 2014، ص ص 23-24 .

وتداعيات على مجال التنظير في العلاقات الدولية وخاصة حقل الدراسات الأمنية ، الأمر الذي تطلب من أصحاب الاختصاص الذين بنو تصورات و مدركات تحليلية في هذا المجال، إلى مراجعته و بناء منظومات تحليلية وفكرية تتماشى و المتغيرات الجديدة ، وهذا ما دعي إليه أصحاب الفكر النقدي من خلال توسيع مفهوم الأمن إلى عدة قطاعات ليكون أوسع من نظرته التقليدية التي اعتبرت الدولة كفاعل وحيد و أساسي في العلاقات الدولية ،إلى تبني عدت لاعبين في النظام الدولي .